

أخبار الخليفة

٢١ أغسطس ١٩٥٠ م

مقابلات سمو رئيس الوزراء

استقبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بديوان سموه صباح أمس السيد ابراهيم محمد حسن حميدان رئيس مجلس الشورى وسمو الشيخ أحمد بن محمد بن سلمان آل خليفة والسيد ماجد جواد الجشي وزير الأشغال والزراعة والسيد علي صالح الصالح وزير التجارة والدكتور فيصل الموسوي وزير الصحة والسيد عبدالنبي الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية.



● هيا الشوملي

هيا الشوملي تقوم بأعمال الوكيل المساعد للشئون الاجتماعية

صدر عن وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد عبدالنبي الشعلة قرار يقضي بأن يسند الى السيدة هيا الشوملي مديرة ادارة البحوث والمساعدات الاجتماعية القيام بمهام السيد صادق الشهابي وكيل الوزارة المساعد للشئون الاجتماعية أثناء تواجده في مهمة رسمية وكذلك اجازته السنوية.

زيادة كلفة العامل الأجنبي من جيب المواطن !!



يبدل وزير العمل السيد عبدالنبي الشعلة في هذه الأيام جهودا كبيرة من أجل تعبيد الطرق التي تنساب من فوقها الأيدي العاملة البحرينية نحو سوق العمل وتحقيق الهدف المبتغى من وراء هذه الجهود ألا وهو بحرنة الوظائف في القطاع الأهلي ومن بين الأدوات المطروحة لتحقيق هذه الأهداف هو - كما قال خلال اجتماعه برجال الصحافة والاعلام - هو زيادة كلفة العامل الأجنبي.

المهم ان هدف الوزير من وراء هذا الطرح أمام الصحفيين - كما قال - هو ان تتاح الفرصة لكل الأعلام لأن تدلي بدلوها في مثل هذه الآراء والأفكار والمقترحات .. وان الوزارة - وزارة العمل - ستتناول كل ما يكتب او يقال بالبحث والدراسة في محاولة لتبني ما يتناسب مع المصلحة منها .. وما يساعد على تحقيق الأهداف المشار اليها.

ومادام الأمر شوري .. وهناك ضوء أخضر لأن يطرح رجال الصحافة آراءهم بحرية .. وصراحة شديدة فانا لي اعتراض على زيادة كلفة العامل الأجنبي لعدة أسباب منها ما يلي:

أولا: طبيعى ان صاحب العمل هو الذي سيتحمل وحده الزيادة في كلفة جلب العامل الأجنبي .. لذا فانه - أي صاحب العمل - لن يمرر هذا الأمر بسهولة .. بمعنى انه ليس ساذجا حتى يتحمل هذه الزيادة .. فلا بد انه سيعطي هذه الزيادة باليمين ويستردها باليسار .. أي انه سيضعفها حتما على كلفة الانتاج التي سيقترتب عليها زيادة في الأسعار.

اذن نخرج من كل ذلك ان هناك نتيجة واحدة مؤداها ان صاحب العمل لن يتحمل شيئا في زيادة كلفة جلب العامل الأجنبي .. ولكن الذي سيتحملها وحده

هو المواطن أو المستهلك بصفة عامة .. وتكون هنا كالتبيب الذي يصف دواء يشفي عضوا من أعضاء الجسم ولكنه في الوقت نفسه يسبب ضررا أو إعياء لأعضاء أخرى أو للجسم بأكمله !

اذن ما هو الحل ؟
الحل من وجهة نظري هو التوازن .. بمعنى ان تكون لدينا المقدرة والأدوات الأخرى التي تساعد وزارة العمل على عدم السماح لصاحب العمل بجلب أي عامل أجنبي من الخارج الا اذا ثبت انه في حاجة فعلية اليه .. وانه لا يتوافر لديه أو لدى وزارة العمل الانسان البحريني الذي يمكن ان يكون بديلا عن الأجنبي المطلوب جلبه من الخارج.

ويقول قائل ان بعض اصحاب العمل مزعجون لأنه عندما يفرض لهم طلب واحد فانهم يولولون ويقيمون الدنيا ولا يقعدونها .. ولكني أرى انه لزاما على وزارة العمل ان توفر البديل الصحيح .. واذا ما توافر فعلا وظل صاحب العمل على عناده والحاحه .. فلترفض وزارة العمل طلبه.

وطبعا توفير البديل هذا يتطلب من وزارة العمل مواصلة جهودها المتنامية في مجال الاعداد والتدريب الجيد للخريجين سواء من خلال معهد البحرين للتدريب أم من خلال مراكز التدريب الأخرى المتواجدة في كثير من المؤسسات والشركات والتي زار الوزير بعضا منها في الفترة الماضية.

بصراحة ما أطرحه انا الآن هو الصعب وما طرحه الوزير هو السهل .. فمن السهل جدا ان تصدر قرارات بمضاعفة رسوم الحصول على رخص لجلب عمال من الخارج .. أو رفعها الى اضعاف اضعاف قيمتها - كما يتردد الآن - وزيادة رسوم تجديد هذه التراخيص .. وادخال زيادة كبيرة على مخصصات التدريب الخ.

ولكننا نريد للوزير ان يركب الصعب اذا كان فيه خدمة للصالح العام .. وهو القادر على ذلك فعلا .. والصعب هنا كما قلت هو تحقيق نوع من التوازن بين مصلحة المواطن وصاحب العمل والمستهلك والدولة ومتطلبات التنمية .. الخ .. وفي النهاية اقولها بصراحة اكبر ان زيادة كلفة جلب العامل الأجنبي لن تثني صاحب العمل عن جلبه .. لانه سيحصل على هذه الزيادة وبسهولة من جيب المواطن أو المستهلك .. وهذا هو ما لا يرضاه الوزير .. وحتى لا يأخذ الوزير على خاطره .. والا اتهم بانني أريد ان اثنيه عن عزمه .. اقولها باختصار شديد ان الزيادة المعقولة .. مقبولة !

لطفي